حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٥٠) ٢٠١٣/٨/١٩

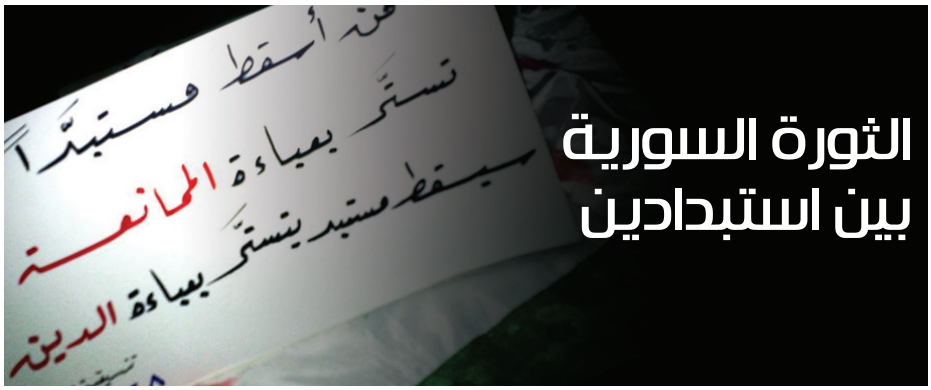

الثورة السورية بين استبدادين

علي الشيخ منصور

تركت كتيبة «صقور الجزيرة» التابعة للواء «ثوار الرقة» في الفرقة ١١- السلاح «نهائياً» على حد قولهم، وذلك بسبب تخاذل «الجيش الحر» عن حماية المدنيين، جاء ذلك على خلفية الصراع الذي نشب مؤخراً في مدينة الرقة بين لواء «أحفاد الرسول» و«الدولة الإسلامية في العراق والشام» وما نجم عنه من قتلى وإصابات بين المدنيين.

ويمكن اعتبار هذه الخطوة مؤشر خطير لبداية استسلام الثورة السورية أمام جماعة القاعدة، ممثلة بالدولة التي أصبحت تعرف اختصاراً «داعش»، والتي احتكرت المشهد القتالي والسياسي حتى كادت أن تفرض نفسها اللاعب رقم واحد في مواجهة النظام خلال أشهر قليلة من إعلان ولادتها في نيسان/ إبريل الماضي. حيث انتقل مقاتلو «داعش» خطوات أبعد من مجرد القتال ضد النظام، باتجاه احتكار مستقبل سوريا في إطار دولتهم المزعومة، وهذا ما يفسر هجمات «الدولة» ضدّ الناشطين السلميين أو حتى الكتائب المنافسة لهم، وتحديداً في المناطق المحررة من سيطرة النظام، وحتى المناطق التي ما زالت ساحة للصراع، حيث أقاموا الحد على مدنيين عزل لفرض نمط محافظ من الحياة الاجتماعية، مما أدت إلى صدامات في سراقب وبنش وعفرين ثم تطورت باتجاه صدامات مسلحة مع التنظيمات الكردية في شمال وشرق سوريا، وصولاً إلى المعركة الأخيرة مع «لواء أحفاد الرسول» في مدينة الرقة بتفجير سيارة مفخخة أمام المقر، مما أوقع العديد من الضحايا والإصابات التي حاول عناصر «الدولة» عرقلة إسعافهم، كما اعتقلت الناشط الإعلامي محمد مطر «من أبناء الرقة» خلال تصويره ذلك التفجير. التقارير الحقوقية تشير إلى تصعيد في عملياتهم الاستفزازية لمكونات المجتمع السوري ككل، بدءاً بالهجوم على المكتب الإعلامي لمدينة سراقب في ريف إدلب، حيث تم خطف مصور بولندي وتعرض الناشط منهل باريش إلى الضرب، ومن ثم اختطاف الأب باولو دالوليو منذ ٢٩ الشهر الماضي، واستكمالاً بإعدام يافعين بعد أيام من اختطافهما، من بلدة نبل الشيعية بريف حلب، مرورا بقتل إمام المسجد الكبير في مدينة منبج الشيخ محمد سعيد الديبو كما خطف مسلحون ملثمون منذ أيام الإعلامي محمد العمر والناشطة سمر صالح قرب منبج. كما عُثر مؤخراً على جثث لثلاثة من عناصر «لواء التوحيد» كانوا خطفوا قبل أيام على معبر باب الهوى بين سورية وتركيا. مع وجود مؤشرات أن «داعش» وراء هذه العمليات كلها. فإذا أضفنا القصف الذي تعرضت له مدينة سلمية من النظام و«دولة الإسلاميين» معاً، بما تحمله من ميول طائفية، عززتها بعض ممارسات مشابهة شابت معركة تحرير الساحل، يضعنا أمام مسؤولية المواجهة المتأخرة مع دولة العراق والشام» والتي باتت تستهدف النسيج الاجتماعي لكل سوريا، ولكل مسلميها وطوائفها وأقلياتها، فدولة الاسلام لا تفرق بين النظام وبين المعارضة التي لاتنخرط في مشروعهم لاقامة دولة الخلافة الاسلامية، فكلهم كفرة بالمعنى الأيديولوجي، ويجب التخلص منهم لصالح إسلام نقي من كل شوائب المدنية والديمقراطية والانتخابات السياسية، باعتبارها من منتجات الغرب الكافر. وما حدث من استسلام «كتيبة صقور الجزيرة» يفرض على المعارضة السياسية في «الائتلاف» قبل غيره، وفي هيئة الأركان وكتائب الجيش الحر، أن يدركو ولو متأخرين ضرورة مواجهة القاعدة، وما تمثله من خطر واستبداد ديني، لن يقودنا إلى نقل البندقية من كتف إلى آخر، بل يحتم علينا أن نخوض معارك مزدوجة، يحتم علينا أن نواجه الاستبدادين معاً.

الافتتاحية

جنيف ٢ وهشاشة الحل السياسي

أنور بدر

تمخض أحد اجتماعات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في أيار/ مايو الماضي عن فكرة تنظيم مؤتمر جنيف ٢ لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. حل يستند بالضرورة الى الخطوط العريضة لاتفاق دولي مبهم الصياغة، وقّع في جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ حول فترة انتقالية سياسية في سورية، دون أن يتفق الطرفان لاحقاً على تفسير محدد لبنود ذلك الاتفاق. فإذا كانت الدعوة إلى جنيف ٢ وضعت لنفسها موعداً أولياً في حزيران/ ٢٠١٣، ثم رُحل الموعد إلى تموز، فأيلول، مع تأيد الطرفين المستمر على ضرورة عقد هذا الاجتماع في «أقرب فرصة ممكنة»، نجد أن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أكد مجدداً أن المؤتمر لن ينظم على الارجح قبل تشرين الأول، كون «جدول أعمال الديبلوماسية للشهر القادم مثقلاً بالنشاطات»! مع إشارة لكون المؤتمر يواجه خلافات اساسية حول هدفه والمشاركين فيه. فروسيا تُصر على مشاركة إيران، رغم معرفة العالم أجمع بأنها شريك أساسي للنظام السوري في حربه ضد الثورة، غير أن روسيا وإيران تتفقان على دعم نظام الأسد في حربه على الارهاب وضد المعارضة التي قادت سوريا إلى حرب أهلية، وليست ثورة. لذلك يرى المتحدث باسم الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش «إن روسيا تنطلق من الافتراض أنه «يتعين على الحكومة والمعارضة في سورية الاتفاق في اجتماع جنيف ٢ على الوسائل المشتركة لمكافحة الارهابيين». فإذا كانت الحكومة السورية، ومعها روسيا، تُصران على وصف المعارضة بأنها عصابات إرهابية، يصبح الهدف من المؤتمر واضحاً: اتفاق الحكومة والمعارضة على التخلص من المعارضة ذاتها! وبذلك ينتصر التفسير الروسي لبنود جنيف الأولى في بقاء الأسد، بل في قيادته للمرحلة الانتقالية، وهو ما ترفضه كل الجهات الغربية التي شاركت في ذلك المؤتمر، كما ترفضه المعارضة السورية، وهنا تكمن هشاشة الحل السياسي.

حرية – العدد (٥٠) ٢٠١٣/٨/١٩

المرجعيات الفلسطينية والثورة السورية

نبيل حيفاوي

تأثرت القضية الفلسطينية، بمجريات أحداث الثورة السورية، من زوايا متعددة. لعل من أهمها، واقع القطاع الفلسطيني في سوريا، الذي تنتشر مخيماته في أكثر المدن السورية، ابتداءا بالعاصمة دمشق، وصولا إلى اللاذقية وحلب، مرورا بحمص وحماة. وفي الجنوب حيث مخيم درعا، الذي كان من أول المخيمات تماسا مع الثورة، وأكثرها تعرضا للبطش الوحشي، قبل تحول الهجوم العسكري للنظام، على مخيم اليرموك، وباقي مخيمات دمشق وريفها. هذه المخيمات الي يقطنها أكثر من ٥٣٠ ألف فلسطيني مسجلين في مكتب وكالة «الأونروا» في سوريا، إضافة لعشرات الآلف من الفلسطينيينالذين قدموا إلى سوريا في ظروف شتى ولم يتمكنوا من التسجيل في «الأونروا». لكن ما يهمنا تأكيده، أنه تمّ تهجير قرابة ٧٠ الى ٨٠ في المئة من فلسيني المخيمات حتى الآن، بسبب ارتكاسات الثورة.

هذه الحالة قادتنا إلى رصد آثار الثورة في سوريا في هذه المقالة، وتحديدا في انعكاسها على سياسات القيادات الفلسطينية (السلطة، منظمة التحرير الفلسطينية، حركتي حماس والجهاد الإسلامي)، وبالمقابل، تأثير سياسات تلك القيادات، على الأحداث في سوريا، في زمن ثورة الحرية. تلك الآثار التي تقوم على شقين: الأول، وهو المتعلق بمواقف تلك القيادات من سلوك النظام في القمع الوحشي، الذي طال الفلسطينيين المقيمين في سوريا. أما الثاني: وهو المتعلق بموقف تلك القيادات من ثورة الشعب السوري، وبشكل مباشر، وليس فقط عبر ما يمس اللاجئين الفلسطينيين.

في الشق الأول، المتعلق بما قام به النظام ضد الفلسطينيين على الأراضي السورية، توزعت مواقف القيادات الفلسطينية، على محاور أربعة:

الأول: انخرط ممثلوه في دعم النظام مباشرة، بالسلاح والقتال إلى جانبه، والممثل الأبرز لهذا الاتجاه، الجبهة الشعبية القيادة العامة (جماعة جبريل)، وحولها بعض المجموعات المصنوعة في دهاليز المخابرات السورية، إضافة للبعثيين ومنظمة الصاعقة.

الثاني: فصائل ما يسمى باليسار الفلسطيني، وفي طليعتهم الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، وحولهما نتف من بقايا فصائل صغيرة جدا، لكنها مسميات إعلامية، تذكرها الوكالات كأطراف سياسية، مثل: جبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الثوري. وتميز موقف اليسار، باللعب على الحبال، مسايرة النظام من جهة، والادعاء بالدفاع عن أمن الفلسطينيين في المخيمات، لكن تحت راية «تحييدها» عن الصراع. وبالقرب من هذا التوجه، وقفت حركة الجهاد الإسلامي.

الثالث: وهو ما أعلنته حركة حماس، من موقف مناوئ للنظام، ومؤيد لحماية الفلسطينيين من بطش النظام، وإدانة أعماله الوحشية بحق أبناء المخيمات. وإعلان انحيازها حتى، الى حق الشعب السوري في الحرية وتغيير النظام. الرابع: وهو الموقف الرسمي للسلطة التي تقودها حركة فتح. ولأنها هي التنظيم الأكبر، فبرز فيها أكثر من موقف، يهمنا هنا موقف السلطة الرسمي، التي ذهبت نحو البراغماتية، لتقف على مسافة من حركة حماس، وتحاول قطف ثمار «التودد الخفي» للنظام، بكسب شيئ ما بمواجهة حماس في معركة الاستحقاقات الفلسطينية الذاتية الفئوية.

هذه اللوحة، على اختلاف خطوطها، بقيت أدنى بكثير، من تشكيل قوة فعل، لا نقول للدفاع عن الثورة السورية، بل عن الشعب الفلسطيني في سوريا، والويلات التي ألحقها النظام بأبنائه. ناهيك عن انخراط طرف (جبريل) في قتل الفلسطينيين والتنكيل بهم على «المعابر».

وستكشف تداعيات الثورة السورية، عن أزمة المرجعيات الفلسطينية، التي بقيت في موقع العجز، عن أداء الدور المطلوب، أو أنها انخرطت بشكل سافر في مواجهة شعبها إلى جانب النظام الوحشي.

الخطير في مواقف القيادات الفلسطينية، التي نبذها الفلسطينيون في سوريا، أنها أربكت وضللت قطاعات واسعة من الفلسطينيين خارج سوريا (الضفة الغربية، ومناطق ٤٨، وحتى في غزة، كما في بقية المناطق التي يتوزع عليها الفلسطينيون).

ولأول مرة ، منذ صعود نجم الثورة الفلسطينية، تتبعثر مواقف الفلسطينيين، ويبرز في وسطهم، من لا يرى التضامن مع قطاع الفلسطينيين في سوريا، ضرورة وطنية، خاصة وهم يتعرضون للمجازر، ومخيماتهم للتدمير. ناهيك عن تنكرقطاعات منهم، لما بذله الشعب السوري من تضحيات من أجل فلسطين، وتحويل تضحيات الشعب لمصلحة النظام، واعتبار

الوقوف الى جانب سوريا، التي تدعم فلسطين، وقوفا مع النظام الدموي، تحت ضلالة «التصدي للمؤامرة الامبريالية، التي تستهدف سوريا».

هذه اللوحة عموما، خلقت التربة الصالحة للكثير من الاستنتاجات، والتي تتمحور، في وعي فلسطينيي سوريا، على: وجود مؤامرة على اللاجئين، لتشريدهم، وتسهيل الطريق لإزاحة «حق العودة» من طريق المفاوضات التي تنخرط بها أو تسايرها غالبية القيادات الفلسطينية.

واليوم، يعيش فلسطينيو سوريا أسوأ الظروف منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم. ولم يسبق أن واجه الفلسطينيون مثل هذه المجازر، اللهم إلا في لبنان (تل الزعتر، ونهر البارد)، والفاعل ذاته، بشكل مباشر في تل الزعتر، ومن خلف الستار في نهر البارد، في الحرب على ما يسمى «فتح الإسلام».

إن الصوت الخافت، حتى لتلك الفصائل التي تدعي أنها ليست قابلة بممارسات النظام ضد الفلسطينيين، لهو دليل على حالة الانحطاط السياسي والأخلاقي، الذي تتميز بها خطاباتها. وأقصى ما حاولته من أجل مخيم اليرموك، أن تطرح خطة لتجنيبه الدمار، تقوم على مطالبة المقاتلين من كتائب الثورة، ومنهم عدد من الكتائب الفلسطينية، بالانسحاب من المخيم، لتتمكن قوات النظام وميليشياته من الدخول وارتكاب المجازر فيه، كما أظهرت التجربة في مدن وبلدات سورية كثيرة.

أما في الشق المتعلق بموقف تلك القيادات، من ثورة الشعب السوري، فكان مخزيا. رغم أن حركة حماس أعلنت دعمها للثورة، انطلاقا من أجندتها الخاصة، وتحالفاتها الإقليمية والدولية، مع تنظيم الإخوان المسلمين العالمي، وليس من مصالح الشعب السوري في الحرية وبناء المجتمع التعددي، والدولة المدنية.

فاليسار الفلسطيني ومعه السلطة، كانا في أفضل الحالات يتبنون خطابات عمومية، تدعي الخوف على سوريا من الدمار ومن التفكك، خدمة للمصالح الامبريالية، ولا يقومون بأي عمل يظهر تضامنهم مع الشعب، أو السعي لدعمه ماديا وسياسيا ومعنويا، وهو ما ترك جراحا عميقة في نفوس السوريين، الذين وقفوا عبر التاريخ ضد الصهيونية وإسرائيل، ودعما للفلسطينيين، وانخراطهم بالثورة الفلسطينية، وتقديم قوافل الشهداء، ومواجهتهم لممارسات النظام السوري المبكرة ، التي كانت تنال من النضال الفلسطيني، وتسعى لتجييره لأجندتها الذاتية.

هذا الواقع، الذي برز من خلال تداعيات الثورة السورية، يبين كم هي القيادات الفلسطينية بمنأى عن مصالح شعبها في سوريا، وكم هي متنكرة أيضا لقضايا الحرية والعدالة في البلدان العربية.

رغم ذلك، ثمة وجه آخرلواقع الحال الفلسطيني في سوريا، يبرزه انتماء الشباب الفلسطيني، لقضية الحرية، وللنضال السلمي بداية، ولاحقاً الذهاب لحمل السلاح دفاعا عن النفس، ولمنع ارتكاب المجازر بحق شعبهم، وبحق أشقائهم من السوريين.

أما المرجعيات المتهافتة، على خلفية أوهامها، بتحقيق أجنداتها الذاتية، فلن يكون موقفها السلبي من الثورة السورية مصدرا لدعم سياساتهم، فلا النظام قادر على تقديم دعم لهم، ولا الثورة السورية– الفلسطينية، ستمدهم بالدعم، ليس لأنهم تنكروا لها، إنما لتناقضها مع مصالحهم الضيقة والذاتية.

مشاهد مروعة من الألم السوري

نعيم نصار

(أنا محطمة من الداخل)، بهذه الكلمات الموجعة تلخص (نور) تلك المرأة السورية التي تعرضت للاغتصاب على يد عناصر مخابرات النظام السوري أثناء فترة احتجازها في فرع فلسطين السيئ السمعة، بين كانون أول ٢٠١١ وشباط ٢٠١٢، وذنبها الوحيد أنها كانت تصور إحدى مظاهرات مدينة حمص التي تطالب بسقوط النظام، (نور) التي روت قصتها الفاجعة لمراسلة (موقع ذي ستار الكندي) بعد وصولها للأردن هاربة من بطش قوات النظام السوري تحكي عن زنزانتها وزنزانة أخرى كان فيها ثلاث فتيات تم تجريدهن من الثياب، وظلوا طوال ٦٠ يوم يتعرضن للاغتصاب من قبل مدنيين وعسكريين، مدنيون كانوا يلعبون الورق مع حراس الفرع. (نور) تتحدث عن الزمن الذي دارت عجلاته عليها، تحكي مأساتها وتصف ذلك بأنها كانت تتمنى الموت.

فيّض لنور أن تهرب، بعد أن ساعدها أحد حراس الفرع، وهو من الذين اعتدوا عليها، لكنه برّر بأنه كان مجبرا على ذلك، هذا العنصرتمكن من توصيلها إلى درعا، ومن هناك، ساعدتها أسرة من البدو لتؤمن تهريبها إلى الأردن.

إذا تركنا نور جانبا، واقتربنا من الألم السوري أكثر وذهبنا نحو صورة جثة طفل نشرت صورته منذ أيام (عدسة حلب نيوز)، لرأينا بشاعة الألم الذي تسبب به هذا النظام لأناس سوريين منسيين في القرى والمناطق الريفية وغير الريفية، هذا الفتى كان بيده كيسا أسود، وهو احد شهداء حلب ممن تعرضوا للقصف وماتوا ولم يدفنوا، وبقيت الجثة على الرصيف مسجاة تتحلل، طفل يتيم فقد أهله في قصف سابق، حالفي القدمين يمشي بحذاء أسود للكبار، كان يقتات بعدة كسرات خبز من هنا وهناك، ألا يلخص موته المضاعف مدى الإجرام والتوحش عند النظام السوري وهو يقصف المدنيين السوريين منذ أكثر من عامين ونصف؟

نعود إلى نور التي تتذكر أيضا أن عناصر المخابرات كانوا يستخدمون الفئران في عمليات الاغتصاب التي كانت تمارس على النساء وتذكر أن اثنتين من النساء المغتصبات ماتوا في الزنزانة.

وضمن سياق مشاهد الألم السوري ولكن على صعيد الأطفال الهاربين مع أهاليهم من القصف والقتل تحدثت المنظمة الخيرية البريطانية وضمن تقرير لها حمل عنوان (أنقذوا الأطفال) عن سوريين جرحى من بينهم أطفال يتركون على الطرقات ليموتوا مع تزايد عدد الأسر الفارّة من الحرب في سوريا إلى دول الجوار.

ونقلت المنظمة عن لاجئين سوريين أن الأطفال تم فصلهم عن أسرهم خلال رحلات الموت إلى دول الجوار، ومن بينهم صبي عمره ١٢ سنة ترك ينزف حتى الموت نتيجة إصابته بشظايا القصف، بعد أن اضطر أهله للتخلي عنه والفرار لإنقاذ حياتهم.

ومن المآسي التي تحدث أيضا، أن طفلة سورية ماتت من العطش في جو حار بعد انفصالها عن والدتها، فيما لقي صبي عمره ١٢ عام حتفه بعد أن قام أفراد من جنود النظام يحرسون نقطة تفتيش بجزّ عنقه.

وهناك أطفال فقدوا حياتهم نتيجة لعقهم الرطوبة من الأعشاب وأوراق الشجر في محاولة بائسة لدرء العطش في أجواء من الحرارة الحارقة، أطفال ماتوا وهم هاربون بالأصل من القصف.

وتحدث (موسى) ابن درعا لجريدة حرية، عن اضطراره للهرب إلى الأردن برفقة ابنته الرضيعة بعد نصائح أطباء الأطفال له بمغادرة درعا، حرصا على سلامة السمع عند طفلته المولودة حديثا، حيث أصوات القصف والضرب قد بدأت تؤثر على سمعها بشكل سلبي.

ترى أمام هذه المآسي أينفع أن نتذكر المادة ٢٥ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وتنصّ في قسم منها على : (للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية).

ومن مشاهد الرعب السورية الناتجة عن سياسة القتل والتهجير التي يتبعها النظام منذ بداية الثورة السورية، تلك الحادثة التي وثقها الأديب والكاتب عبد النبي حجازي على صفحته في الفيس بوك، حيث هجم كلب شارد على أم فأكلها وأكل ابنها، وذلك بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١٣، وبالكاد تمكن ماتبقى من أهلي حي القابون من تخليص الطفل الثاني من الكلب، الكلاب التي تركت كليا وظيفة الحراسة وتحولت إلى وحوش ضارية بسبب انتشار الجثث على الطرقات، وذكر حجازي أن الحي يكاد يكون فارغاً إلا من الجثث، لانتشار القناصة على أسطح المنازل التي لا تزال موجودة لقتل كل ما يتحرك، تحول حي القابون خلال ٥ أيام فقط، من أبنية وبشر يسكنونها إلى بقايا بيوت، وبقايا ناس، والكثير من القتلى تحت الأنقاض لا يستطيع أحد أن يقدر عددهم لأنهم لا يزالون تحت البيوت المهدمة، وأما عدد الموثقين فهو ٢٥ بينهم ٣ أطفال .

وفي حي (الحنبلي) الممتد من منطقة (برزة) إلى حي تشرين تنتشر الجثث التي قتلها (القناصة) وينهشها الكلاب، وإذا اقترب أحد من الأقارب لإنقاذها تناوله القناصة.

ويستمر القهر والعذاب في حياة السوريين، فعدد كبير من الأطفال السوريين النازحين في الأردن يضطرون للعمل في مهن متعبة وشاقة مثل التبليط أو الدهان أو في المقاهي من أجل مساعدة أهلهم النازحين، يتحدث الأستاذ الدكتور في علم الاجتماع في الجامعة الأردنية والبلقاء التطبيقية حسين الخزاعي في حوار مع موقع DW عربية، إن بعض الأطفال السوريين في الأردن انخرطوا في سوق العمل بأجور متدنية جدا قد لا تتجاوز ثلاثة دولارات في اليوم ولساعات طويلة قد تصل إلى ١٢ ساعة. ويشير إلى أن بعض الأعمال التي يقومون بها قد لا تتناسب مع أعمارهم وبنيتهم الجسمية، فبعضهم يعمل تحت أشعة الشمس في الشوارع، وبعضهم في الكراجات والبقالات وعند الإشارات الضوئية كباعين متجولين، ومعظمهم ما دون عمر المراهقة، وهذه المرحلة تكون مرحلة تكوين جسمي تحتاج إلى الاهتمام والرعاية من الآخرين.

ويشير الخبير الاجتماعي إلى أن هؤلاء الأطفال يعانون من القلق والتوتر والانشغال بقضية الوطن والعودة إليه، وبأقاربهم وأصدقائهم وبيوتهم داخل سوريا، خاصة وأن الفضائيات العربية والدولية تسلط الضوء بشكل يومي على الطائرات التي تقصف، وعلى الدبابات التي تجتاح، وعلى الأسلحة التي يتم استخدامها في سوريا. وهذا يولد معاناة نفسية كبيرة لهم ويولد أيضا قلقا وتوترا مضاعفا.

ويحمل كل يوم جديد عشرات المآسي والكوارث لأطفال ونساء ورجال، ومنها أيضا هدى، سيدة حمصية هربت من حمص إلى الأردن، بسبب مشهد اغتصاب جماعي شاهدته بالعين المجردة، قام به جنود النظام في باب السباع آذار ٢٠١٢، اغتصاب للنساء أمام الدبابات.

وثمة تقارير دورية للشبكة السورية لحقوق الإنسان، مفادها أنه لا يمر يوم في سوريا دون أن يقضي من ٧- ١٠ سوريين نحبهم تحت التعذيب في معتقلات النظام، وكانت إحصائية شهر تموز كشفت أن ١٥٩ معتقلا تم تعذيبهم حتى الموت، بمعدل ٧ أشخاص في اليوم الواحد بينهم طفل و امرأة.

يجب وقف الهجمات العشوائية التي تستهدف المناطق المأهولة بالسكان

هيومن رايتس ووتش ٥ آب ٢٠١٣

(نيويورك) ـ قالت هيومن رايتس ووتش إن الصواريخ الباليستية التي يطلقها الجيش السوري تسقط على مناطق مأهولة فتسبب وفيات المدنيين بأعداد كبيرة. تسببت أحدث الهجمات التي حققت فيها المنظمة في محافظة حلب يوم ٢٦ يوليو/ تموز ٢٠١٣، في مقتل ما لا يقل عن ٣٣ مدنياً، بينهم ١٧ طفلاً. حققت هيومن رايتس ووتش في تسع هجمات يبدو أنها كانت بالصواريخ الباليستية على مناطق مأهولة، قتلت ٢١٥ شخصاً على الأقل وصفهم السكان المحليون بأنهم مدنيون، وبينهم ١٠٠ طفل، بين فبراير/شباط ويوليو/تموز. لم تكن هناك أهداف عسكرية ظاهرة في محيط سبع من الهجمات التسع التي حققت فيها المنظمة. وفي حالتين كانت هناك أهداف عسكرية قريبة يمكن أن تكون الأهداف المقصودة للقوات الحكومية، لكنها لم تتضرر في أية هجمة من الاثنتين. قال أوليه سولفانغ، باحث أول بقسم الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «لا يمكنك التمييز بين المدنيين والمقاتلين حينما تطلق الصواريخ الباليستية التي يمتد تأثيرها على مساحة واسعة في المناطق السكنية المأهولة. حتى لو كان هناك مقاتلون في المنطقة فإنك لا تستطيع استهدافهم بدقة، والأثر الناجم في بعض تلك الحالات كان مدمراً للمدنيين المحليين». عند الاستخدام في المناطق المأهولة فإن الصواريخ الباليستية ذات الحمولات الكبيرة من المواد عالية الانفجارية يكون لها أثر مدمر على مساحة واسعة، ولن يتسنى، عند استخدامها على هذا النحو، التمييز الكافي بين المدنيين والمقاتلين؛ مما يؤدي إلى استحالة تجنب الخسائر المدنية في كافة الحالات تقريباً. وعلى القادة العسكريين، كسياسة متبعة، ألا يأمروا باستخدام الصواريخ الباليستية في المناطق المأهولة بالمدنيين. ويصعب التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن مشروعية كل هجمة فردية دون معرفة الدوافع أو المعلومات المتاحة للطرف المهاجم، لكن الهجمات التسع التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش سببت أضراراً مدنية جسيمة بغير ميزة عسكرية ظاهرة. الاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة عالية الانفجارية، ذات التأثير الممتد على رقع واسعة من الأرض، في مناطق مأهولة بالمدنيين، يوحي بقوة بأن الجيش تعمد استخدام أساليب حربية عاجزة عن التمييز بين المدنيين والمقاتلين، في مخالفة جسيمة للقانون الدولي الإنساني. رغم أن استخدام الصواريخ الباليستية غير محظور في النزاع المسلح، إلا أنّ استخدامها يخضع لأحكام قوانين الحرب. والطرف المقاتل ملزم باستخدام وسائل وأساليب قادرة على التمييز بين المدنيين والمحاربين، وينبغي للهجمة ألا تسبب أضراراً غير متناسبة للأرواح والأعيان المدنية، كما يجب على الطرف المستخدم لتلك الأسلحة أن يتخذ كافة الاحتياطات الممكنة لتقليل الأضرار المدنية. بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وهي مجموعة حقوقية سورية، استخدمت الحكومة ما لا يقل عن ١٣١ صاروخ أرض-أرض طويل المدى بين ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ ويوليو/ تموز ٢٠١٣. وتسببت ٢٠ من هذه الهجمات في مقتل ما يقرب من ٢٦٠ مدنياً، كما قالت المجموعة. لم تتحقق هيومن رايتس ووتش من هذه الهجمات على نحو مستقل. ويبدو أن الكثير من هذه الصواريخ قد أطلق من قبل اللواء رقم ١٥٥، المتمركز في القطيفة بمنطقة القلمون في ريف دمشق. قام نشطاء يسكنون المناطق القريبة بتصوير انطلاق الصواريخ من قاعدة اللواء ونشروا تقارير عن إطلاقها على مواقع التواصل الاجتماعي. مع سقوط الكثير من الصوايخ على مناطق كثيفة السكان فتسببت في قتل مدنيين، بحسب المنظمة التي حققت في الهجمات التالية بإجراء المقابلات مع ضحايا وشهود، ومراجعة صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو على يوتيوب، وغير ذلك من المعلومات المنشورة، وزيارة المواقع في سبع حالات:

- في ٢٦ يوليو/ تموز سقط صاروخ على بلدة باب النيرب في محافظة حلب فقتل ما لا يقل عن ٣٣ شخصا، بينهم ١٧ طفلاً.
- في ٢ يونيو/ حزيران سقط صاروخ على بلدة كفر حمرة، شمالي مدينة حلب مباشرة، فقتل ما لا يقل عن ٢٩ شخصاً، بينهم ٨ أطفال على الأقل.
- في ٢٤ أبريل/ نيسان سقط صاروخ على مدينة الرقة فسوى ٤ منازل بالأرض وقتل شخصين على الأقل.
- في ٢٩ مارس/ آذار سقط صاروخ على بلدة حريتان في شمال حلب فقتل ما لا يقل عن ٨ أشخاص، بينهم طفلان.
- في ٢٥ مارس/ آذار سقط صاروخ على بلدة معدان بمحافظة الرقة فدمر ستة منازل وقتل ما لا يقل عن ٤ أشخاص، بينهم ٣ أطفال.
- في ٢٢ فبراير/ شباط سقط صاروخ على حي طريق الباب في حلب فقتل ما لا يقل عن ١٣ شخصاً، بينهم ٨ أطفال.
- في ٢٢ فبراير/ شباط سقط صاروخ على حي الأرض الحمرا في حلب فقتل ما لا يقل عن ٧٨ شخصاً، بينهم ٣٨ طفلاً.
- في ١٨ فبراير/ شباط سقط صاروخ على حي جبل بدرو في حلب فقتل ما لا يقل عن ٤٧ شخصاً، بينهم ٢٣ طفلاً.
- في ١٨ فبراير/ شباط سقط صاورخ على بلدة تل رفعت في شمال حلب، فقتل فتاة واحدة على الأقل.

تقوم سوريا بتخزين عدة أنواع من الصواريخ الباليستية، وهذا بحسب المطبوعة المرجعية «ميليتاري بالانس التوازن العسكري ٢٠١١» التي ينشرها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. وتشمل تلك صواريخ سكود، وصواريخ سكود المعدلة «إس إس-٢١ توتشكا» و«لونا-إم».

أنكر أحد مسؤولي الحكومة السورية في فبراير/ شباط استخدام السلطات لصواريخ سكود ضد المعارضة. وتظهر في العديد من مقاطع الفيديو المنشورة على يوتيوب، والتي يقول النص المصاحب لها إنها صورت بين ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ ويوليو/ تموز ٢٠١٣، تظهر قوات عسكرية سورية تطلق صواريخ باليستية تعرفت المنظمة بينها على صواريخ من طرز سكود المعدلة، «إس إس-٢١ توتشكا» و«لونا-إم». فيما يلي تفاصيل عن الهجمات الثلاث الأخيرة التي وثقتها المنظمة. مثال بلدّة «كفر حمرة»، وهي بلدة في شمال محافظة حلب، للمنظمة أنّ ما ظنوه صاروخاً باليستياً قد سقط على البلدة في نحو الخامسة من مساء ٢ حزيران، دمّر ٤ أو ٥ منازل بالكامل، وأصاب ١٠ أخرى بتلفيات جسيمة، بحسب شهود. زارت المنظمة الموقع بعد الهجمة بثلاثة أيام وتأكدت من مدى الدمار.

قال أحد أعضاء المجلس المدني المحلي لـ هيومن رايتس ووتش إن السكان كانوا قد استخرجوا نحو ٤٠ جثة من تحت الركام بحلول توقيت زيارة المنظمة، لكنهم تعرفوا على ٢٩ فقط من الضحايا. كما زود المنظمة بقائمة بأسمائهم. وقال إن ٢٠ شخصاً آخرين ما زالوا في عداد المفقودين ويعتقد أنهم محاصرون تحت الأنقاض.

تضخم عدد سكان كفر حمرة، التي كان يسكنها ١٥ ألف نسمة في البداية، إلى نحو ٥٠ ألف نسمة، بفعل النازحين جراء القتال في أماكن أخرى. جاء الهجوم الصاروخي في أعقاب هجمات عنيفة بالمدفعية شنتها القوات الحكومية في صباح ٢ يونيو/ حزيران، مصحوبة بهجوم بري على المواقع العسكرية للمعارضة على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوبي البلدة.

للإطلاع على التقرير كاملاً:
www.hrw.org/ar/news/2013/08/05

حرية – العدد (٥٠) ٢٠١٣/٨/١٩

السوري وقد صار إرهابياً بالفطرة!

ياسر عطا الله

يقف إخوان مصر اليوم شبه وحيدين في معركتهم ضد السلطة الانتقالية والجيش المصريين، وما خلا دعم قطري يغدو، يوماً بعد يوم، أكثر شحاً، وباستثناء موقف أوربي هو أقرب إلى تأكيد المبادئ العامة منه إلى الدعم الفعلي، وما عدا تصريحات أمريكية غامضة لا تترجم على أرض الواقع، وتصريحات أردوغانية غاضبة سبق اختبار هشاشتها في سوريا.. فإن الرياح تهب في عكس الاتجاه الإخواني.

لقد ارتكب الإخوان خطيئة لا تغتفر باستعجالهم لأخونة الدولة المصرية، معتقدين أن التفاهم مع واشنطن كفيل بإنجاز مخططهم رغماً عن أنف المجتمع والجيش في مصر، وها هم الآن يحصدون ثمن قصر نظرهم وحساباتهم الخاطئة. ولكن بالمقابل فإن الخطاب الذي تتشبث به السلطة الانتقالية، ومن ورائها المؤسسة العسكرية، لا يبشر بالخير ولا يدفع على التفاؤل. إنه خطاب إقصائي يحمل الكثير من سمات الأنظمة العربية البائدة، ولا سيما في ذلك الشق المتعلق بـ «المؤامرة الكونية التي يحيكها العالم على مصر مستخدماً الأداة الإخوانية»..

شيئاً فشيئاً يقترب الخطاب الرسمي المصري من نظيره السوري، ففي القاهرة أيضاً يقبض يومياً على أشرار من جنسيات مختلفة، مع احتفاظ السوريين والفلسطينيين بمكان الصدارة في أي حديث يدور عن مسلحين وخرطوش وتخريب..

محلل عسكري مصري خرج على إحدى الفضائيات ليشير إلى الصورة الموجودة على الشاشة صائحاً: أرأيتم السوريين الذين يجلسون على الأسطح ويرمون بالخرطوش!!

دون أن نعرف كيف عرف المحلل، ومن نظرة واحدة، بأنهم سوريون!

صار من المسلم به لدى بعض الفضائيات المصرية، وجود ميليشيا مسلحة سورية تعمل في مصر إلى جانب الإخوان، هذا فضلاً عن حكاية حماس التي اختلط الواقعي فيها بالأسطوري، بحيث يتعذر علينا معرفة الحقيقة في هذا الشأن..

صحيح أن سوريين في مصر ارتكبوا خطأ فادحاً بتأييدهم للإخوان وبخروجهم في مظاهرات مؤيدة لهم، ولكن هذا الخطأ لا يبرر تحول السوري بالعموم إلى إرهابي، ولا يعطي مصداقية لتلك الصورة التي غدت نمطية في الإعلام المصري، وهي صورة أقرب إلى صورة الأفغاني أو الشيشاني في الإعلام الرسمي السوري.

الغريب أن التحقيقات الرسمية لا تثبت أياً من الروايات الكثيرة المتداولة، إذ لم يتم الإعلان عن القبض على شبكة إرهابية سورية، ولم تتم إدانة أسماء سورية محددة بأي من التهم المنسوبة إلى السوريين.. من أين يستمد الإعلام المصري هذه الصورة إذاً؟

إنها صورة مطلوبة في سياق شيطنة الإخوان المسلمين، إذ يقال أن هؤلاء لم يكتفوا بإحراق البلد بل إنهم استقدموا مرتزقة من أماكن أخرى، دون اعتبار لمصلحة الوطن وأمن أبنائه. ومطلوب بالطبع أن يقال أيضاً أن أعداء البلد ليسوا مصريين أصلاً..

وإضافة إلى ذلك فإن حشر السوريين في الأزمة يفيد في تضخيم قدرة الخصم وخطورته وسعة مخططه، ما يقود إلى حشد الرأي العام وتحفيزه على التصدي لهذا «المخطط الكبير والعابر للحدود»..

إنها مسؤولية السلطة الانتقالية المصرية، وكذلك هي مسؤولية الائتلاف الوطني الذي يتوجب عليه اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الشأن.. ويبقى الأهم هو إصرار السوريين في مصر على تجنب التدخل في هذه الأزمة التي قد تطول.

حزب الله.. «من مأمنه يؤتى الحذِر»

محمد سليم

كان بإمكان الكثيرين أن ينسبوا الانفجار الذي وقع في الضاحية الجنوبية (بئر العبد) يوم التاسع من تموز الماضي إلى حزب الله نفسه، إذ كان انفجاراً (رمزياً) لم يخلف آثاراً تذكر، لا في الأرواح ولا في الممتلكات.

الأمر مختلف الآن، إذ تعرضت الضاحية الجنوبية (معقل حزب الله) يوم الخميس الماضي إلى ضربة موجعة، بعد أن انفجرت سيارة مفخخة في شارع دكاش المكتظ الذي يربط حي بئر العبد بمنطقة الرويسة، ما خلّف ٢٠ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠ جريح، وأضراراً جسيمة في عدد من الأبنية القريبة من مكان الانفجار التي احترقت الطبقات الأولى منها وحوصر سكانها فيها، فضلاً عن احتراق عدد كبير من السيارات التي كانت مارة أو متوقفة على جانبي الشارع. بل إن الانفجار هز بيروت برمتها نظراً الى قوته وحجم العبوة الناسفة، التي أفادت التقديرات بأنها تزن زهاء ٦٠ كيلوغراماً من المواد المتفجرة كانت موضوعة في سيارة.

إنها جريمة بلا شك، ذلك أنها استهدفت مدنيين بينهم أطفال ونساء، ولم تتوجه ضد مسؤولين أساسيين في حزب الله، ومع ذلك فهي صفعة للحزب الذي اعتاد أن يفاخر بمربعاته الأمنية العصية على الاختراق.

بعد وقت قصير من التفجير سارعت جماعة مجهولة تسمي نفسها (سرايا عائشة أم المؤمنين) إلى تبني العملية، والاسم، كما هو واضح، منتقى بعناية، وقد رأى فيه كثيرون رداً على استخدام حزب الله لاسم (السيدة زينب) كذريعة للتدخل في سوريا. غير أن هذا الاسم (سرايا عائشة) لا يفيد كثيراً في التعرف على هوية الفاعل، إذ اعتدنا أن تتلطى جهات كثيرة ومتنوعة خلف هذه اليافطات الزائفة.

من فعلها إذاً؟

يصر البعض (وإن كانوا قلائل هذه المرة) على أن حزب الله نفسه هو من يقف وراء مثل هذه العمليات التي تهدف إلى شد أزر الشيعة والإبقاء عليهم موحدين خلفه، لاسيما بعد أن كثر التذمر بشأن تدخل الحزب في سوريا. لكن هذا التفسير ينقصه الكثير من المنطق، فالحزب يغامر، بعمليات كهذه، بهز صورته كحام للشيعة وضامن لأمنهم، وكقوة كبرى لا تقهر، في وقت تبدو فيه صورته قد اهتزت بالفعل بسبب خسائره في سوريا وعجزه عن القيام بأي فعل على الحدود مع إسرائيل.. تفسير آخر يشير إلى أكثر الجهات تقليدية وحضوراً في مثل هذه المناسبات: إسرائيل. ويرى أصحاب هذا التفسير أن إسرائيل تريد بعملية كهذه إذكاء نار الفتنة الشيعية السنية، ما يؤدي إلى إلهاء حزب الله في صراع جانبي يستغرقه سنوات طويلة.

والواقع أنه تفسير مبتذل يعاكس واقع الحال تماماً، فنار الفتنة قد تم إذكاؤها بالفعل، ولكن على يد الحزب نفسه الذي دخل إلى سوريا تحت شعارات طائفية معلنة، كما أن أمه الحنون، إيران، تدير هذه الفتنة بإتقان وتفان، دون أن تترك لإسرائيل أو غيرها فرصة للمساعدة.. فلماذا تحرق إسرائيل يديها في طبخة تكفل آخرون بإعدادها ووضعها على النار؟! يبقى التفسير الثالث الذي يقول أن جماعة سلفية سنية متشددة هي التي تقف بالفعل وراء هذا التفجير، فالاحتقان المذهبي (السني-الشيعي خاصة) قد وصل إلى مستوى متقدم في لبنان، والشعور السني بالمظلومية يتعاظم يوماً بعد يوم..

أياً كان الفاعل فهو درس قاس لحزب الله، هذا الحزب الذي احترف اغتيال الخصوم وتهديدهم بقوة السلاح، وأدار عمليات تفجير متنقلة في لبنان.. وقد آن لقادة الحزب أن يدركوا أنه لا يمكن لشخص أن يعمل على إشعال النيران في بيوت جيرانه ثم يجلس هانئاً مطمئناً في بيته إلى ما لا نهاية.

حرية – العدد (٥٠) ٢٠١٣/٨/١٩

تدخل عسكري أمريكي وشيك؟!

صفوان القادري

زار رئيس الأركان الأمريكي، مارتن ديمبسي، الأسبوع الماضي كلاً من إسرائيل والأردن، حيث التقى مسؤولين سياسيين وعسكريين كبار في البلدين، ووصف موقع (ديبكا) الإسرائيلي، المقرب من (الموساد)، زيارة ديمبسي لإسرائيل بأنها «حاسمة في اتخاذ القرار الأخير للرئيس الأمريكي باراك أوباما في التدخل العسكري للجيش الأمريكي مباشرة في الحرب السورية»، مضيفاً أنه «إذا أتخذ القرار الأمريكي بالتدخل ستتدخل السعودية وإسرائيل والأردن، وعلى ما يبدو تركيا».

وذكرت مصادر (ديبكا) أن هدف الزيارة هو «تحديد تفاصيل الخطة العسكرية الأمريكية للتدخل في سوريا، وهي أن تقوم الأسلحة الجوية للولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والسعودية وتركيا والإمارات بالسيطرة على وسط وجنوب سوريا جوياً وشلّ الطيران فيها، وأن يقوم السلاح الجوي الإسرائيلي بعمل غطاء جوي للقوات التي ستشارك في الحرب». وتابع الموقع: «إن من ضمن الخطة الأمريكية، إقامة منطقة عسكرية عازلة في جنوب سوريا على حدود الأردن وإسرائيل مع سوريا، حيث تمتد لـ٤٠ كيلو متراً داخل سوريا، وبعد ذلك إعلان درعا عاصمة سوريا الحرة».

وأكد الموقع الإسرائيلي: «لن تكون هناك قوات أمريكية في المنطقة العازلة لأن الرئيس أوباما قال إنه لن يدخل جندي أمريكي الأراضي السورية»، علماً أنه ـ حسب الموقع نفسه ـ يوجد ٣٠٠٠ مقاتل سوري في المنطقة «يتم تدريبهم وتسليحهم في الأردن على يد مدربين وقادة أمريكان».

ما نصيب هذا السيناريو المفاجئ من الصحة؟

لنضع هذا التسريب في سياق الوقائع على الأرض والإشارات المتحصلة في الأيام القليلة الماضية، ولنبدأ من ديمبسي نفسه، فقد صرح رئيس الأركان الأمريكي أن «الولايات المتحدة بدأت تعرف أكثر عن المعارضة السورية المعتدلة، لكن عليها أن تراقب عن كثب متى يتحول التعاون الموقت بينها وبين الإسلاميين المتشددين إلى تحالفات فعلية». وأضاف «إن مقداراً من التعاون بين المقاتلين المعتدلين والمتطرفين ليس مفاجئاً، نظراً إلى هدفهم المشترك في إسقاط الأسد، لكن التحدي الحقيقي هو بصراحة فهم متى يتعاونون في ما يتعلق بقضية بعينها فقط وفي وقت بعينه، ومتى يمكن أن يتحالفوا معاً. وفي هذه المرحلة أعتقد أننا لسنا متأكدين تماماً أين يقع هذا الخط الرفيع الفاصل»..

يدل كلام ديمبسي على أن الإدارة الأمريكية لم تغادر بعد مرحلة التريث والمراقبة، وبين مراقبة علاقة المعتدلين بالمتطرفين وبين قرار التسليح هناك مسافة شاسعة ووقت قد يستغرق شهوراً طويلة، فما بالنا بخطوة التدخل المباشر التي يتحدث عنها التسريب!

تتقاطع تقارير عديدة صادرة من واشنطن في أن إدارة أوباما لا تبدي استعجالاً لإيجاد حل للأزمة السورية، وذلك رغم قلقها من زيادة نفوذ تنظيم القاعدة والامتداد الإقليمي لهذه الأزمة، وبحسب تقرير صادر عن معهد بروكينغز الأمريكي فإن واشنطن تتعامل مع النزاع في سورية «انطلاقاً من اعتباره دخل مرحلة حرب أهلية قد تستمر سنوات».

ويأتي تأكيد الخارجية الأميركية على «وجود تعقيدات تحيط بالتحضيرات لمؤتمر جنيف٢ وأن واشنطن لن تضع جدولاً زمنياً له»، ليعكس حال عدم الاستعجال الأميركية في التعاطي مع سورية. ويبدو أن الأمريكيين سوف يستغلون التقدم الذي أحرزته المعارضة السورية المسلحة في الأيام القليلة الماضية للضغط على موسكو، غير أن هذا الضغط يحتاج، قبل كل شيء، إلى إبداء البرود وعدم الاستعجال، وترك قالب الجليد الذي يحمله الروس يذوب بين أيديهم بهدوء. ورغم مرور سنتين على دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما الرئيس السوري إلى التنحي، فإن الإدارة الأميركية لا تزال بعيدة عن فرض مثل هذا التوجه، بل إن تقارير عدة تؤكد أن هذه الإدارة قد توصلت في الأشهر الأخيرة إلى قناعة مفادها «أن الأسد لم يعد محور الأزمة في سورية، وإذا تنحى اليوم فهذا لم يعد يعني انتهاء النزاع»، وبالتالي فهي لم تعد مستعدة للتفكير بتدخل عسكري مباشر يكون هدفه إسقاط النظام.

بالمقابل تتحدث مصادر من الائتلاف الوطني عن وجود نية لتشكيل جيش وطني «منضبط يختلف تماماً عن الجيوش أو الكتائب التي تعمل حالياً على الأرض»، وحسب كمال اللبواني، مسؤول ملف الأمن والدفاع في الائتلاف، فإن هناك ٧ آلاف ضابط وعسكري أعلنوا انشقاقهم عن الجيش النظامي ولجأوا في وقت سابق إلى لبنان وتركيا والأردن سيشكلون نواة جيش وطني. ويقول اللبواني إن هذا الجيش «سيكون بديلاً من الجيش الحر مستقبلاً، والذي لا يمكن الاكتفاء به حتى النهاية لإخضاع السلطة القائمة». ويتابع: «ما نحتاجه الآن يتمثل في قوة عسكرية منضبطة تنفذ الأوامر ويخشى جنودها القضاء العسكري. يجب أن تبدأ هذه القوة من المناطق المحررة بأقرب وقت، ومن ثم تنتقل إلى باقي المناطق السورية». وتؤكد مصادر عديدة أن الإدارة الأميركية وعدت بتدريب وحدة مقاتلة من الجيش المزمع إنشاؤه تضم ٣ آلاف عنصر، وعلى الأرجح فإن تدريبهم سيجري على الأراضي الأردنية.

هذا التوجه، الذي تتعاظم الإشارات على وجوده، يتعارض مع السيناريو الإسرائيلي المسرب، فإشراف الولايات المتحدة على تأسيس نواة لجيش جديد، يعني أن أمامها مزيداً من الوقت قبل التفكير بأي تدخل مباشر، هذا إذا كانت تفكر بهذا التدخل أصلاً.

وماذا عن إسرائيل؟ هل يبدو وجودها في سيناريو التدخل منطقياً؟

لنتذكر حجم الضغوط الأمريكية على إسرائيل من أجل عدم تدخلها في الحرب على العراق، نظراً للحساسية الكبيرة التي أبدتها الدول العربية والإقليمية الحليفة إزاء هذا التدخل. هذه الحساسية قائمة في الشأن السوري أيضاً، وربما هي أكبر مما كانت عليه في العراق. ثم ما مصلحة إسرائيل في أن تتدخل مباشرة في الحرب الدائرة في الجارة الشمالية؟ ألا يتناقض هذا التدخل مع الارتياح الشديد الذي يبديه الإسرائيليون إزاء ما يجري في سوريا؟ تفيد معظم التقارير الإسرائيلية أن التقييم العام للوضع الإقليمي مريح للغاية، فحزب الله منشغل في حربه داخل سوريا، وهو قد فقد الكثير من زخمه وشعبيته وروحه المعنوية، ما يعني أنه بات عاجزاً عن تشكيل أي خطر حقيقي على إسرائيل. وكذلك فإن النظام السوري لم يعد يشكل أي تهديد على الأمن الإسرائيلي بعد أن فقد كل أوراقه التي اعتاد أن يلوح بها، أما المعارضة المسلحة السورية، ورغم اقتراب سيطرتها على الجولان، فهي لا تمثل حالياً أي خطر، وذلك لانشغالها بالحرب ضد النظام، وكذلك لعدم امتلاكها لأسلحة متطورة وخطيرة..

إذاً فلا يزال الخيار الإسرائيلي الأمثل هو اتخاذ موقف المتفرج، دون الإلحاح على أي تدخل.

ربما يأتي السيناريو الإسرائيلي المسرب في سياق حملة الضغط على الموقف الروسي الذي يزداد صلابة، وكذلك ربما يكون رسالة طمأنة للدول العربية والإقليمية الحليفة لواشنطن، مفادها أن الإدارة الأمريكية لم تستبعد بعد خيار التدخل العسكري.. مع أن كل المؤشرات تقول أنها تستبعد.

حرية – العدد (٥٠) ٢٠١٣/٨/١٩

«أوراق» في عددّها الأول...تخطي المثقفون لذاتهم وتجربة تجمع بين المخضرمين والشباب

يارا بدر

صدر في لندن بتاريخ ١٥ آب، العدد الأول من مجلة «أوراق» عن رابطة الكتاب السوريين، التي تأسّست في كانون الثاني ٢٠١٢ كمحاولة لخلق منظمة نقابية وثقافية مستقلة تكون بديلاً عن التجربة البائدة لاتحاد الكتّاب في سوريا.

تُعرّف مجلة «أوراق» عن نفسها بكونها تُعنى بشؤون الفكر والثقافة والإبداع، وفي عددها الأول ضمّت عبر ما يزيد عن ٣٦٠ صفحة مجموعة مقالات لمثقفين وكتاب ومترجمين وفنانين سوريين من مختلف المراحل العمرية، وعلى امتداد طيف الرؤى السياسية. إذ نجحت «أوراق» على ضخامة العدد في أن تشكّل عبر أبوابها المتعددّة من الدراسات الفكرية واللغوية والقانونية إلى الحوارات والكتابات الأدبية، لوحة بانورامية للمشهد الثقافي السوري المُعاصر، بأفكار الجيل الشاب الذي كان وقود الثورة، وبقراءات مثقفيها المرتبطين بمراحل زمنية مختلفة زادت من خبراتهم السياسية. هذا الجمع بين الكتابات والأقلام المختلفة حضر في قراءة رئيس تحرير المجلة د. صادق جلال العظم لهذه التجربة في افتتاحيّة العدد التي خطّها بعنوان «خطوة نحو الحريّة».

وقد تميّزت مجلة «أوراق» بطيفها الثقافي الواسع، فعلى الرغم من الزخم الإعلامي الذي تعيشه الساحة السورية اليوم، إلا أنّ مشاريع ثقافية قليلة تلك التي التفتت إلى الجوانب القانونية مثلاً في علاقتها بواقعنا المعاش ومنعكسات الثقافة القانونية في سوريا على حريّة الرأي والتعبير، فقرأنا بقلم خطيب بدلة مقالة بعنوان «سورية دولة القانون»، عمل فيها على تفكيك القوانين السارية المفعول في سورية بدءاً من قانون الطوارئ وأمن الدولة وقوانين أخرى كثيرة تجيز الإعدام بسبب الرأي.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالتراث، إذ كسرت المجلة حالات التنميط الثقافي فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث انشغلت المجلات الثقافية بالبعد الفكري، بينما انحصر التعاطي مع الآثار وقيمتها الثقافية والجمالية بالمجلات المختصة. فيما نشرت «أوراق» مقال الاركيولوجي الفرنسي مارتن ماكسون، الذي عَرضَ لقائمة من الأماكن الأثرية التي دمّرها النظام في حربه على شعبه بعنوان: «تحطيم الذاكرة وتقسيم شعب: ما لم يدمره تيمورلنك».

عمل مجلة «أوراق» على إعادة طرح الثقافة بمعناها الواسع جداً، شمل إلى جانب الدراسات الفكرية التي قرأنا فيها دراسة لعزمي بشارة عن «الثورة والمرحلة الانتقالية»، اهتماماً بالاقتصاد والدراسات اللغوية التي للأسف أمست مع تغلغل ثقافة البعث حكراً على ذوي الاختصاص، فيتناول عادل بشتاوي قضية لغوية اشكالية هي «المحكيات والفصحى» بجرأة مُعتبراً أنّ: (أساس الكلام المحكيّات لا الفصحى التي ابتكرها، كما يبدو، كتبة الملوك والكهنة والشعراء)، إلى جانب دراسة رفيق شامي، الروائي السوري الذي يكتب بالألمانية، والتي تناولت الخلافات الإشكالية في الثقافة العربية حول عدد أحرف اللغة العربية.

من جهته اوضح عدنان عبد الرزاق في تغطيته موضوع الاقتصاد السوري أنّ مقولة (الأسد أو نحرق البلد) زادت كلفتها عن ٥٠ مليار دولار.

كذلك أفسحت المجلة مجالاً للقاءات، مع بداية مميزة لمقابلة مع أمين معلوف ترجمها محمد الجرطي، اعتبر فيها أنّ (مشروع التغيير العربي سيتم على مدى عقود يمكن أن يحدث خلالها الأفضل أو الأسوأ)، إلاّ أنّ صاحب «الهويات القاتلة» رأى أنّه لا عودة إلى الوراء. بالإضافة إلى ترجمة عدي الزعبي لثلاث لقاءات أجراها موقع «أوبن ديموكراسي» مع ياسين الحاج صالح وبكر صدقي وحازم نهار. في الثقافة تساءل عمر قدور «متى يثور الكتّاب على أنفسهم؟»، وكتبت فاديا لاذقاني قراءة

أدبية لمعرض النحّات السوري عاصم باشا المعنون «تحية إلى نمير»، وهو أخوه الذي أردي قتيلاً على أيدي قوات النظام السوري. حسان عاصي المخرج الفلسطيني نجح في أن يعيد قليلاً من بريق صفحات السينما في حوار خاص أجراه مع المخرج الأمريكي الحائز على الأوسكار ٢٠١٣ «بن أفليك»، ذكر فيه الأخير: (أنّ الأمريكيين يتهمون العاملين في هوليوود بأنّهم يساريون متطرفون، بينما يُعتَبَرون في الخارج أمريكيين شوفينيين). إلى جانب مقالات وكتابات متنوعة لكتاب سوريين وعرب. ووقفة مع تجربة فادي عزام في «طوابع الثورة السورية» التي مجّدت العمل السلمي وحاولت تخليد شهداء ورموز ولحظات الثورة السورية. إلاّ أنّ المتميز كان ملف العدد الذي وقف مع تجربة «شعراء كرد يكتبون باللغة العربية»، فضم قصائد لأكثر من ٢٤ شاعراً كردياً مع مقدّمة كتبها إبراهيم اليوسف.

إلاّ أنّ العدد الذي ضمّ دراسات فكرية سياسية ولغوية وتاريخية وتراثية وقانونية وحوارات، لم يغفل عن الكتابات الأدبية، فأفسح مجالاً لقصص أحمد عمر وابراهيم صموئيل وتاج الدين الموسى وراجي بطحيش وفاطمة ياسين وحسان العوض كما لقصائد ياسر الأطرش اياد حياتلة وناصر فرغلي وهيفاء زنكنة وحسام الدين محمد وحسين الشيخ وكريم عبد وفرج بيرقدار، وعروض كتب ومقالات لأقلام شابة.

من جهة ثانية احتفلت المجلة التي حملت لوحة «الأم» غلافاً لها، تحيّة ومشاركةً من الفنان التشكيلي السوري «يوسف عبد لكي» المعتقل لدى النظام السوري منذ ١٨ تموز ٢٠١٣، احتفلت بانطلاقتها في قاعة «غاليري بي ٢١» بالعاصمة البريطانية، وشمل الحفل الذي نظمته مؤسسة «موزاييك سورية» أمسية شعرية وأدبية، وتوقيع كتب لمجموعة من هيئة التحرير، مثل الكاتب عادل بشتاوي الذي وقّع كتابه «الأسس الطبيعية لحضارة العرب»، والكاتب حليم يوسف الذي وقّع روايته «الخوف الأدرد»، بالإضافة إلى الكاتب والشاعر حسام الدين محمد وكتابه «مكحلة مسمومة».

تحدّث حسام الدين محمد وهو مدير تحرير المجلة وأحد مؤسسّي الرابطة، أنّ هدف المجلة إيجاد منبر للكتاب السوريين والعرب وفتح نافذة على الثقافة العالمية. مؤكداً أنّ المجلة طبعت في لندن وتركيا ووزعت في محافظات سوريا، وذكر أنّ القائمين على المجلة يسعون إلى الوصول بمجلتهم إلى الجمهور السوري كما إلى الكتاب والمثقفين.

تبع حفل التوقيع ندوة فكرية ناقشت قدرة الكتاب والمثقفين العرب على مواجهة تحديات المرحلة، وشارك في الندوة كل من خلدون الشمعة وعادل بشتاوي وفاضل السلطاني ونوري الجراح. السؤال الذي حاولت المجلة أن تقف أمامه في تطبيق عملي، من خلال الكتابة والعرض والقراءة والنقد. فكما تشي لوحة الغلاف بإشكالية الارتباط السياسي بالثقافي، وكما تحاول افتتاحية العدد أن تناقش، نقرأ بقلم أمجد ناصر الشاعر والكاتب السوري قراءة في كتاب «السيطرة الغامضة» للكاتبة والأكاديمية الأميركية ليزا وادين الذي يتناول طرق صناعة الدكتاتور من خلال «تقديس القائد» وصناعة الصورة وفي تأسيس نظام أمني متماهيّ، ويعتبر ناصر في نهاية قراءته أن سقوط أيقونات النظام أسّس لسقوط الحكم نفسه. كما قراءة الكاتب والشاعر الليبي فرج العشّة المعنونة «فريسة الأسد» والتي ركّز فيها على مجزرة حماة أو ما يُسميه «نظرية حماة التدميرية» التي يطبقها النظام السوري اليوم على مختلف أنحاء سوريا.

من صناعة الديكتاتورية إلى تدمير البلد من أجل أن يحيا الأسد أو أشباهه في البلدان العربية الأخرى، من محاولة نفض إرث ثقافي عمره عقود حكمته اللعبة الأمنية لنظام فاشي بقوانين نمّطت الثقافة وأفرغتها من محتواها وفاعليتها إلى ثورة ابتدأت بكلمة، بين كل هذا وذاك يقف المثقفون السوريون والعرب اليوم، محاولين تخطي ذاتهم وثقافتهم وإنتاج مُغايرات ثقافية جديدة، لعل واحدةً من صورها هي مجلة «أوراق».

مساحة للتفاؤل

فداء يونس

وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان سقوط ١٢٥٢٢١ شخصا منذ بدء الثورة السورية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ ، وحتى تاريخ التاسع من آب/ أغسطس ٢٠١٣ ، ومما يلفت الانتباه أن القتلى المدنيين من متطوعي الكتائب المقاتلة، والمنشقين العسكريين، والمقاتلين الأجانب في هذه الكتائب بلغ عددهم مجتمعين ٢٠٤٩٥ مقاتلاً محسوباً على الثورة، فيما بلغ عدد قتلى مقاتلو الجيش النظامي فقط ٢٦٨٥١ قتيلاً، فإذا أضيف لهم عدد القتلى من عناصر اللجان الشعبية والشبيحة الموالين، ومقاتلو حزب الله، يصبح لدينا ٤٤٥٨٨ قتيلاً من المقاتلين في جبهة النظام، ويبقى لدينا وفق الاحصائية ٢٦٨٠ من القتلى مجهولي الهوية رغم أنهم موثقون بالصور وأشرطة الفيديو. وحتى لو حسبناهم جميعاً على جبهة الثورة يكون قتلى النظام من المقاتلين في صفوفه أكثر من ضعف عدد القتلى في صفوف المعارضة.

طبعاً يبقى قرابة نصف عدد القتلى من المدنيين، بمن فيهم من أطفال ونساء، كون هذا النظام الجبان يهرب باستمرار إلى قصف البلدات والأحياء السكنية، مستهدفا المدنيين، انتقاما لخسائره العسكرية أمام الجيش الحر، والذي بدأ في الشهر الأخير يرسم مساحة للتفاؤل يجب أن لانتجاهلها أبداً، مساحة بدأت مع انتصارات في جنوب سوريا، من درعا وإلى ريف دمشق تحديداً، ثم هلت البشائر من أقصى الشمال بتحريرمطار منغ العسكري قرب الحدود التركة، والبدء بتحرير مطار كويرس، ليتابع الثوّار تقدمهم في ريف إدلب، حيث حرروا معسكر معمل القرميد، وقضوا على آخر معاقل النظام في معرة النعمان بعد تحرير معسكر تجمع الحامدية، مما يفتح الطريق نحو تحرير مدينة إدلب مركز المحافظة، وجاءت الخطوة الأهم فيما سمي معركة تحرير الساحل السوري، بالتزامن مع انتصارات الثوار في محافظة دير الزور، لتؤكد كلها أن معركة تحرير سوريا واحدة لا تتجزأ، ولن تنتهي إلا بإسقاط النظام، وإقامة دولة المواطنية المدنية والديمقراطية. اعتبروها دعوة للتفاؤل.

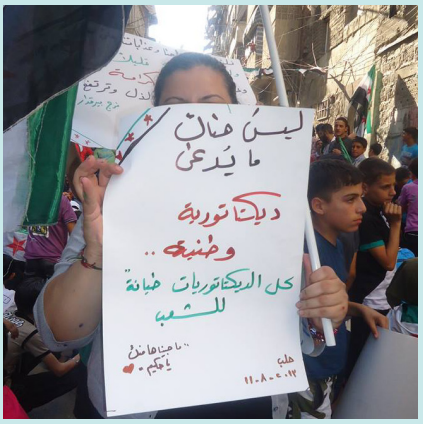

كاريكاتير العدد

النازحون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان بين التضييق الأمني وبين المنع

جورجيت أسعد

نددت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بـ«رفض السلطات اللبنانية السماح لمعظم الفلسطينيين الهاربين من سوريا بدخول لبنان»، لافتة في بيان لها إلى أن «الحكومة اللبنانية بدأت في السادس من شهر آب/ أغسطس الحالي ٢٠١٣، بمنع الفلسطينيين الآتين من سوريا من دخول البلاد». وأوضحت أن «منع طالبي اللجوء من دخول البلاد، انتهاك لالتزامات لبنان الدولية»، مشيرة إلى أن «أسراً بالكامل، أطفال ومسنين ومرضى، عالقون على الحدود».

وطالبت المنظمة الحكومة اللبنانية «بسرعة إلغاء قرارها بمنع دخول الفلسطينيين الآتين من سوريا»، مشيرة إلى أن «لبنان يرفض دخول هؤلاء دون مراعاة للمخاطر التي تتهددهم»، مشددة على أنه «ملزم في المقابل، بموجب القانون الدولي، باحترام مبدأ عدم ترحيل الأشخاص إلى بلدهم، إذا كانت حياتهم أو حريتهم مهددة فيه».

يذكر أن عدد الفلسطينيين في سوريا يُقارب ٦٠٠ ألف شخص، بينهم ٥٢٨،٧١١ نسمة مسجلين في قيود منظمة وكالة غوث وتشغيل اللاجيئن الفلسطينيين «الأونروا»، ويتوزعون في ١٣ نخيماً للاجئين الفلسطينين في سوريا، وقسم منهم يعيشون في المدن والبلدات السورية الرئيسية، والفلسطينيون في سوريا يعتبرون جزءاً من النسيج الاجتماعي السوري بشكل عام، مما شجع النظام السوري على استهدافهم، فهجّرَ منهم قرابة ٨٠ بالمئة، وتحديداً سكان المخيمات نتيجة الأعمال العسكرية التي وصلت حد التدمير المنهجي للمخيمات، والقصف بالصواريخ والغازات الكيماوية، من مخيم درعا في جنوب سوريا إلى مخيم الرمل الشمالي على الساحل السوري، وصولاً إلى مخيم اليرموك في دمشق والذي كان يضم حوالي ربع عدد اللاجئين الفلسطينيين فس سوريا.

وإذا كانت الحكومة اللبنانية التي يهيمن عليها تيار الممانعة قد اتخذت الكثير من الاجراءات للحد من هجرة السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان، والتضييق عليهم عموماً، فإن أوضاع المهجرين الفلسطينيين من المخيمات السورية إلى لبنان تزداد سوءً يوماً بعد يوم، وبشكل استثنائي، إذ يتكدّسون بأعداد كبيرة داخل المدارس والخيام، في ظل نقص دائم في الماء والكهرباء والغذاء، حيث يعيشون على مساعدة من الأمم المتحد تبلغ ٤٢ دولاراً للعائلة الواحدة، لاتكفي للحد الأدنى من متطلبات العائلة من الخبز فقط، في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني في لبنان، مما يضطرهم لطرق أبواب المؤسسات الخيرية، والمنظمات الانسانية بحثاً عن حقهم في الحياة والكرامة الانسانية.

وقد أكّد عبد العزيز طارقجي سفير النوايا الحسنة في المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي بالشرق الأوسط، أن النازحين من سوريا يضطرون إلى عدم مغادرة المخيمات الفلسطينية في لبنان خوفاً من الملاحقة الأمنية نتيجة انتهاء فترة الإقامة المعطاة لهم والتي لا تزيد عادةً للواحد منهم عن (١٥) يوماً قد تمدد مرةً واحدة فقط، مما يتسبب بالكثير من المشكلات على الحواجز الأمنية القريبة من المخيمات، حيث يُعتبر وجود فلسطينيو سوريا غير قانوني بالنسبة للأمن اللبناني إلا لمدة ١٥ يوماً تؤرّخ بيوم استلامهم الوثيقة على الحدود اللبنانية السورية.

فإذا كان الصمت العربي والدولي مستهجناً إزاء المعاناة الانسانية والمعيشية المتفاقمة لفلسطينيي سوريا، في نزوحهم الجديد، والذي يذكرهم بنكبة الـ٤٨ وتهجير العصابات الصهيونية لهم. فإن الموقف الرسمي الفلسطيني سواء كان من قبل السلطة أو الفصائل والقوى الفلسطينية المختلفة، يبدو أكثر استهجانا في تنصله من المسئوولية عن حياة هؤلاء الفلسطينيين، وظروف هدر كرامتهم.